ملف العدد

الخرائط التفاعلية الجديدة للقوي الإقليمية الشرق أوسطية

د. طارق فهمي
أستاذ العلوم السياسية - رئيس وحدة الدراسات الفلسطينية والإسرائيلية - المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط

تقديم :

تتفاعل أدوار القوي الإقليمية في الشرق الأوسط بصورة واضحة وتركز علي إعادة تدوير مشروعاتها السياسية والإستراتيجية والاقتصادية، والتي سبق وأن طرحت منذ سنوات في ظل ظروف وتطورات مهمة مر بها تاريخ الشرق الأوسط والعالم العربي في القلب منه، وتركز خرائط القوي السياسية الإقليمية علي ممارسة أدوار غير تقليدية في استهداف أمن واستقرار الدول العربية والعمل علي إدخالها في قلب الصراعات الإقليمية والدولية، وهو ما برز في المخطط التركي والإيراني والإسرائيلي، ومن خلال تفاعلات متعددة الاتجاهات .

الدور التركي

يمكن تحديد أهم ملامح الدور التركي في مسعاه للتدخل في الدول العربية والتحكم في مسارات حركته وهو ما برز من خلال الدور المباشر في سوريا حيث تطورات المسألة السورية وفي العراق، وفي غزة ومؤخراً في ليبيا حيث يسعي حزب العدالة والتنمية لحجز دور متقدم في الترتيبات الجارية في الشرق الأوسط، والتي لا تزال في

مرحلة التشكل وقد لوحظ أن الدور التركي اعتمد إستراتيجية تقوم علي التدخل المباشر / التدخل غير المباشر، وهو ما جري في سوريا و وما زال يحتل أراض عربية ويرفض الدخول في مفاوضات جادة وحاسمة انطلاقاً من وجوده وفقاً لسياسية الأمر الواقع وبحثا عن أمنه القومي وفقا لطرح الرئيس أردوغان كما أن تواجده في ليبيا تم من خلال الدفع بعناصر المرتزقة وما زال يناور في الإبقاء عليها رافضا كل المطالب من مجلس الأمن للخروج برغم التطورات المستجدة في الملف الليبي ، والبدء في مفاوضات أمنية مصرية تركية لحل الكثير من إشكاليات الصراع في ليبيا وسيمتد بالضرورة إلي منطقة شرق المتوسط حيث يركز الجانب التركي ويسعي لتحقيق أهدافه السياسية والإستراتيجية بالتحاقه بالمنظمة الإقليمية للغاز وهو ما سيقر واقعا سياسياً واستراتيجياً يبحث عنه الجانب التركي جيداً بل وسيعمل علي فرض مصالحه برغم عدم اعترافه بقبرص ، ولا شبه جزيرة كريت كما أنه في حال منازعة مع اليونان برغم عضويتهما في حلف الناتو، وهو ما سيدفع وبقوة إلي تحول المشروع التركي إلي مهدد لأمن الإقليم بل مسبب لعدم الاستقرار السياسي في ظل تنامي الأهداف التركية التي يعمل عليها وستتشابك بالفعل مع مصالح بعض الأطراف العربية، وستصطدم لا محالة بمواقف الأطراف الفاعلة في الإقليم سواء من القوي الإقليمية أو القوي الرئيسية الأخري حيث تبدو مساحات التشابك والتقاطع قائمة وغير حاسمة، وهو ما يركز عليه الجانب التركي وعينه دائما علي مصالحه ولا يمانع من توظيف إمكانياته في تحقيق أهدافه إذ يتبع خياراً قائماً علي برجماتية واقعية ومتقدمة وهو ما يعطي للسياسة التركية المساحة الكبيرة في العمل والإنجاز برغم كل ما يجري وهنا مكمن الخطورة حيث يعتبر الشرق الأوسط منطلقاً للحضور في مناطق وأقاليم أخري متعددة ومن خلال التركيز علي المصالح العليا للمشروع التركي وتجدر الإشارة

في هذا السياق للتأكيد علي ما يلي :

١. مسعى السياسة التركية للدخول في مواجهات عسكرية وأمنية لفرض خياراتها وهو ما جري وسيجري وفقا لعقيدة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وهو ما دفع لمواجهات متعددة مع الجانب الأمريكي وقت إدارة الرئيس ترامب ويتجدد في الوقت الراهن، وإن كانت السياسة الأمريكية تتعامل بمنطق أن تركيا يجب استيعابها والعمل معها وتطوير وتنمية العلاقات معها وعدم الاصطدام بها برغم الخطاب السياسي المطروح من إدارة جو بايدن خاصة وأن تركيا ، ومنذ أزمة منظومة الدفاع S400 تتعامل برؤية أكثر صداميه مع التركيز علي خيارات / بدائل متعددة .

٢. تنظر السياسة التركية إلي الأطراف الفاعلة في الإقليم علي أنها يمكن أن تقيم معها علاقات دون مناكفات حقيقية مع الإبقاء علي إستراتيجية شد الأطراف وهو ما جري مع إسرائيل بعد تطبيع العلاقات وعودة السفيرين لتل أبيب وأنقرة وتطوير العلاقات الراسخة في الملفين الأمني والاقتصادي، وبالتالي فإن المصالح التركية تلتقي و لا تتعارض في سياقها الاستراتيجي مع دولة مثل إسرائيل، وهو ما يجب وضعه في الاعتبار .

٣. تنطلق السياسة التركية الساعية لتصفير مشكلاتها من قراءة واعية وناجحة للإقليم ولعلاقاتها بالقوي الإقليمية الاخري وبالولايات المتحدة وروسيا إذ لوحظ أن الخط العام للسياسة التركية يسعي للتأكيد علي مصالحه في ظل استثمار طرح مواقف الإدارة الأمريكية - كما أشرنا سلفا - إضافة للتأكيد علي علاقات أكثر وضوحا مع روسيا والتي ستعمل علي تقريب وجهات النظر مع تركيا في ظل تفاهمات حقيقية لن تكون مقصورة علي سوريا أو ليبيا بل في المتوسط، وهو ما سيتضح في

الفترة المقبلة مع استمرار حالة التأزم الأمريكي الروسي والدخول في مرحلة جديدة من الصراع ستتجاوز ملامح الحرب الباردة إلي مرحلة تجاذب سياسي واستراتيجي، والانفتاح علي مسارح عمليات أخري تخص كل طرف خاصة في القوقاز، وأوكرانيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

المقاربة الإيرانية

تستثمر السياسة الإيرانية مجال حركتها السياسية والإستراتيجية في الإقليم وفق مشروع إيديولوجي لن تتراجع عنه بل والتأكيد علي حضورها في عدة عواصم عربية بصورة غير مباشرة عبر وكلائها الفرعيين من الانطلاق وفق إستراتيجية تركز علي ما يلي :

١. التواجد الاستراتيجي: وهو ما برز في التطورات السورية والعراقية وفي إستراتيجية التعامل في أمن الخليج العربي وهو ما يزعج الأطراف الرئيسية في الإقليم مثل السعودية والإمارات العربية والعراق وقد نجح الحضور الإيراني وعبر حزب الله في العمل في سوريا والتواجد كطرف مؤثر وفاعل عند إقرار الترتيبات النهائية في الشأن السوري، كما أن وجوده في العراق عبر الحشد الشعبي يمثل وجوداً فاعلاً وسيظل ممسكاً بالورقة العراقية ولن يفرط فيها بدليل تحفظه علي التحاق العراق بتجمع المشرق العربي ، ومسعاه للخروج من الوصاية الإيرانية، وتدخله السافر في أمنه الداخلي وتحالفاته العربية بظهيرها الأمني والسياسي المنشود .

٢. الانخراط الفاعل : تعتمد الإستراتجية الإيرانية وفق خريطة الأهداف الموضوعة علي العمل بمفردها مع الاستمرار في التنسيق غير المباشر في تحالفات ممتدة مثلما يجري مع الجانب الروسي بالأساس خاصة مع الترابط في المواقف

والتوجهات في عدة قضايا في الإقليم، وهو ما سيقر بوجود شبكة من التحالفات الحقيقية التي تحتاج إلي تعامل، فإيران تسعي ضمن مشروعها إلي تأكيد مصالحها السياسية والإستراتيجية عبر مخطط ممتد وطويل الأجل ولن يتوقف عند مساحة محددة .

٣. وفقا للمخطط الإيراني فإن السياسة الإيرانية ستعمل علي خلق دوائر تأثير حقيقي ومباشر ضمن تحالفات أوسع بدليل إبرام الاتفاق مع الصين، والذي سيوفر لإيران بالإضافة لمصالحها الإستراتيجية الحقيقية ومكاسب حقيقية علي المستوي الاقتصادي إلا أن المشهد السياسي الإيراني سيمضي وفق إستراتيجية معقدة قوامها حسابات وتقييمات ممتدة مثلما جري مع الصين وسيجري أيضا مع الاتحاد الأوروبي، وروسيا في دوائر محددة وفي قلب الشرق الأوسط عبر مصالح متقاطعة ودوائر متشابكة ومهمة لها الأولويات الراهنة وفق إستراتيجية إيرانية محكمة تعمل علي دوائر عدة، ومحاور متنوعة وقد تتلاقي مع الإطراف الإقليمية الاخري ومنها تركيا بل وإسرائيل في بعض الأحيان .

٤. تتحرك السياسة الإيرانية في التعامل مع إدارة الرئيس جو بايدن انطلاقا من مخطط يقوم علي رفع العقوبات والعمل علي استعادة الولايات المتحدة للاتفاق النووي من خلال التشدد في المفاوضات التي تجري في فيينا ورفض تقديم أي تنازلات ورفض التفاوض المباشر مع الولايات المتحدة قبل أن تعود الولايات بشكل كامل للاتفاق وقبولها غير المشروط بإنهاء كل العقوبات المفروضة علي إيران، أو من خلال التنصل التدريجي من الالتزامات الإيرانية الواردة كما في الاتفاق قبل الدفع التدريجي لنسبة تخصيب اليورانيوم في المنشآت النووية علي نحو ما حدث عندما رفعت هذه النسبة من ٣,٧٦% كما هي مقررة في الاتفاق إلى ٢٠% ثم إلى ٦٠%

يجوز هذا في ظل الرفض الإسرائيلي للعودة الأمريكية للاتفاق النووي، وفي ظل تعهد إسرائيل توجيه ضربات قوية عبر تفجيرات لمفاعل ناتانز، ضمن مخطط إسرائيلي يهدف إلى القيام بالمزيد من للتدخلات الإسرائيلية الاستخباراتية لتأخير وصول إيران لمرحلة العتبة النووية ، وبالتالي فإن إيران ستعجل بالذهاب إلي مفاوضات تنجز الاتفاق النووي المنشود سواء بإضافة ملحق مكمل للاتفاق الأصلي أو صياغة بنود ملزمة مقابل التوصل لاتفاق برفع العقوبات المفروضة علي إيران، وحسم الأمر ولعل مباحثات فيينا الأخيرة قد أكدت علي أن الإدارة الأمريكية تسعي للتوصل إلى اتفاق بصورة تدريجية والعمل علي تجزئة الحل وفي كل الأحوال سيكون الحضور الإيراني في الإقليم مرتبطا بتقييم إيراني بأنها لن تقدم علي طرح أية تنازلات حقيقية وفق معادلات الإقليم الكبرى التي ستجري في الشرق الأوسط بأكمله وسيكون محورها الرئيسي العالم العربي .

٥. في إطار ما يجري فإن المخطط الإيراني سيتواصل ولن يتوقف وسيكون جزءاً من كل مما يجري وفي حال توصل إيران إلي اتفاق مع الإدارة الأمريكية وهو أمر وارد وسيتم في إطار من التقديرات السياسية المتباينة علي مستوي الأطراف المختلفة فإن إيران ستستكمل مشروعها التدخلي الأكبر في الإقليم، وهو ما سيهدد الأمن القومي العربي بل وسيؤثر في توازنات القوي وسيدفع بضرورة حدوث توافقات عربية عربية لمواجهة ما يجري خاصة وأن دول الخليج العربي ستجد نفسها في قلب ما يجري ومن ثم فإنها ستتعامل مع الخطر الإيراني وفق حسابات سياسية ، وإستراتيجية متباينة خاصة وأن معاهدة السلام بين دولة الإمارات العربية وإسرائيل قد تقر واقعا أمنياً واستراتيجياً جديداً كما أن دولة مثل السعودية قد تتجه لإبرام اتفاق للسلام مع إسرائيل في ظل التحديات القائمة والمحتملة، والتي

يمكن أن تعبر عن نفسها في المدى المنظور، والمعني أن المشروع الإيراني سيغير بالفعل من وقائع ما سيجري وفي حال التوصل لاتفاق نووي جديد خاصة وأن هذا الاتفاق سيؤدي لإعادة تعويم النظام الإيراني في الشرق الأوسط، وسيدفع بكثير من المتغيرات علي الأرض وقد يعجل بذهاب دول الخليج للتعاون مع إسرائيل وإبرام مزيد من اتفاقيات التعاون والسلام والذي سيكون علي حساب الأمن القومي، وركائزه الأساسية والجوهرية.

التصور الاسرائيلي

يتواصل الجانب الإسرائيلي بمشروعه الإقليمي في ظل السعي لتحويل الشرق الأوسط الراهن لشرق أوسط إسرائيلي وتوسيع مقاربات التعامل من كون إسرائيل دولة ما تزال مغتصبة للحقوق العربية، وتحتل أراض عربية منذ حرب ١٩٦٧، وترفض الخروج من الأراضي العربية فإنها ستعمل علي استثمار ما جري في توقيع اتفاقيات السلام مع بعض الأطراف العربية لفرض هيمنة جديدة علي العالم العربي انطلاقا من مسعاها إلي بناء شرق أوسط إسرائيلي بالأساس مع التحول من النظام الإقليمي العربي إلي النظام الشرق أوسطي، والعمل علي إضعاف مؤسسة القمة العربية والجامعة العربية والحقيقية أن هذا الأمر قد بدأ منذ فشل الجامعة العربية في عقد القمة العربية لعاميين متتالين وهو ما يؤكد علي أن المخطط الإسرائيلي ناجح حتي الآن، وفي ظل ما يلي :

١. عدم وجود قناعة عربية لدي بعض الدول العربية بإعادة بناء النظام الإقليمي العربي وأن ما جري في مراحل معينة من عمر النظام لن يكون صالحا للبناء أو التوظيف في الوقت الراهن خاصة وأن بعض القوي العربية التي ذهبت لإبرام معاهدات سلام مع إسرائيل لم تضع أية أولويات عربية في هذا الإطار، مما

سيشجع الجانب الإسرائيلي علي المزيد من الرفض للخروج من الأراضي العربية المحتلة في ظل حصوله علي مكاسب حقيقية بدون أن يدفع ثمنا وبعد تفريغ المبادرة العربية من مضمونها باعتبارها المشروع العربي الجامع الصالح للتعامل مع إسرائيل وفق إستراتيجية عربية جامعة .

٢. استمرار الجانب الإسرائيلي في فرض إستراتيجيته علي أرض الوقع وهو ما برز بوضوح في إجراءاته المفصلية في القدس وجنوب سوريا، وفي مخطط الاستيطان المتكامل في الضفة الغربية وهو ما يشير إلي أن المخطط الإسرائيلي سيعمل في الشرق الأوسط بهدف تغيير واجهة النظام الإقليمي الراهن لحسابات وأهداف إسرائيلية الأمر الذي يتطلب سرعة التعامل وتطويق الحركة الإسرائيلية الراهنة، وهو ما يبرز بالفعل في التحركات النشطة لمصر في مواجهة ما يجري عبر تجمع المشرق العربي والمرشح لدخول دول عربية أخري والاستدارة الكبيرة لمصر تجاه المنطقة المغاربية، مما سيؤدي لتفاعلات مختلفة لمواجهة ما سيجري في ظل التهديدات التي يطرحها المخطط الإسرائيلي في ظل انشغال بعض الدول العربية بالتحركات الإيرانية الخطرة والكبيرة في الإقليم، وانقسام الدول العربية حول تعريف وتحديد مخاطر كل مشروع / مخطط هل هو المخطط التركي أم الإيراني أم الإسرائيلي في ظل غياب بوصلة المواجهة، وانتفاء المخاطر التقليدية كما تتصور بعض الدول العربية في ظل صعود مخاطر بديلة أكثر خطورة، وهو ما يتطلب إعادة ترتيب الحسابات العربية خاصة وأن إسرائيل في مراحلها الراهنة قد نجحت في الحصول علي مكاسب حقيقية ومباشرة وبدون أن تدفع ثمنا لهذا وهو ما سيجعلها تتحرك وفق خيارات متقابلة مع تركيا علي سبيل المثال خاصة وأن التعاون التركي الإسرائيلي ناجح وممتد، ويشمل مجالات متعددة بصرف النظر عن الخطاب

الإعلامي للرئيس رجب طيب أردوغان تجاه الممارسات الإسرائيلية في قطاع غزة .

٣. سيظل المشروع الإسرائيلي خطراً يستوجب التحرك العربي للتعامل معه ولكن الإشكالية الأكبر في هذا السياق ترتبط بالتطورات السلبية الجارية في الإقليم ، والتي تعمل إسرائيل علي استثمارها من استمرار الخطر الإيراني في الخليج العربي والتحرك اللافت في شرق المتوسط وفي سوريا والعراق وفي المنطقة المغاربية، والمعني هنا أن بعض التطورات العربية والإقليمية الجارية في الشرق الأوسط ستتطلب تنسيقا مع بعض القوي الإقليمية في مواجهة ما سيجري وسيكون ذلك علي حساب الأمن القومي العربي خاصة وأن هذه القوي تستهدف تحقيق أهدافها، وجني مكاسبها بصورة عاجلة واستثماراً لمناخ إقليمي ودولي قد لا يتكرر .

الخلاصات الأخيرة

في ظل ما تعرضنا له سلفاً فإن السؤال كيف يمكن لهذه القوي الإقليمية بمخططاتها ورؤيتها ومجالات تحركها السياسي والاستراتيجي الاستثمار في مواقف الإدارة الأمريكية الراهنة، وهي مواقف حاكمة بالتأكيد لما سوف تفضي إليه الأوضاع عربيا وذلك علي النحو التالي:

١. ستشهد المنطقة العربية في إطار ما يجري من مشروعات إقليمية ومخططات جاري العمل عليها تطورات وتحولات مفصلية في إطار المقايضات الكبيرة، والتي ستدخلها الولايات المتحدة / روسيا من جانب وتضم الأطراف الإقليمية تركيا / إسرائيل / إيران وستشمل ملفات عربية منها الملف الليبي / الملف السوري / الملف اليمني / ملف الخليج العربي / الأمن القومي العربي / العلاقات العربية العربية / وقضايا أخري متعددة وهو ما سيكشف عن مخاطر حقيقية علي مسار

النظام الإقليمي العربي في ظل هذه المقايضة السياسية والإستراتيجية الكبرى، والتي قد تؤدي لخسائر علي مستوي الدول العربية – في ظل حالة الاندفاع نحو التجاوب غير الحذر مع الطرح الإقليمي سواء كان إيرانياً أو تركياً أو إسرائيلياً وإن كان الأخير- في تقديرنا - هو الأخطر في ظل ما يخطط من مشروعات سياسية وإستراتيجية واقتصادية لتغيير واجهة النظام الإقليمي العربي ، كما أن المخطط الإيراني لم يعد يسعي لتوظيف المشروع الإيديولوجي فقط بل يتعداه لمخطط سياسي واستراتيجي حقيقي، وهو ما سيمثل تحديا حقيقيا أمام دول الخليج العربي ويتطلب التعامل معه بجدية وسيظل المشروع التركي قائما علي فكرة العثمانية الجديدة والأناضولية وبصرف النظر عن المسعى التركي لتصفير مشكلاتها في الإقليم الا أن مفكري حزب العدالة والتنمية لن يتراجعوا عن سياستهم الراهنة في استعادة الحضور التركي في بقاع العالم العربي ومناطق نفوذهم التاريخية ، وما دخولهم في الملف الليبي سوي ترجمة حقيقية لما يخطط له عبر مخطط استراتيجي متماسك ومتنامي برغم كل التطورات الأخيرة في ملف العلاقات العربية التركية المثقل بالكثير من الإشكاليات .

٢. تراهن دول الجوار الإقليمي في الشرق الأوسط والتي تعرضنا إليها سلفا – علي تعاملاتها مع الإدارة الأمريكية في تحقيق مكاسبها السياسية والإستراتيجية خاصة وأن تركيا ستعمل علي توظيف مصالحها في الإقليم ارتكانا لما يجري في منظومة العلاقات بين أنقرة / واشنطن، وفي ظل بقاء المصالح التركية في موقعها مع التطلع لمزيد من التدخلات والاستثمار في مناطق النفوذ والتي ستبقي ضمن أجندة الحسابات التركية العربية كما أن إيران ستستفيد في حال رفع العقوبات الدولية للعمل مجدداً في العالم العربي، وإعادة التمركز في الإقليم بأكمله وليس فقط في

العواصم العربية التي تتواجد فيها وهو ما سيغير من الثوابت العربية الراهنة ويدفع ببعض الدول العربية في الانخراط في علاقات رسمية أمنية وإستراتيجية مع إسرائيل باعتبارها عضو عامل في التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب، وباتت تبحث عن دورها في أمن الخليج العربي والبحر الأحمر والممرات العربية، وبالتالي فإن إيران ستعيد ترتيب حساباتها من قراءة مستفيضة للعلاقات الراهنة والمنتظرة مع الإدارة الأمريكية، أما إسرائيل فإن إطار حركتها في الإقليم سيرتبط بتحركات نشطة ومتطورة في الدفاع عن أمنها بإجراءات منفردة تجاه إيران والمضي قدما في توطيد أركان علاقاتها مع الدول العربية التي وقعت معها اتفاقيات سلام مع العمل علي أن تكون طرفا مركزيا لأي ترتيبات إستراتيجية قادمة في الإقليم بأكمله، وهو ما سيتطلب عربيا تبني مواقف أكثر أهمية وواقعية في التعامل مع دول الجوار الإقليمي المهددة لأمن العالم العربي مع التأكيد علي المخاطر الراهنة، والتي ستكون مدعاة ومبرراً للتدخل أكثر في أمن الدول العربية وبما يتيح بمزيد من الانخراط في علاقات مع هذه الدول بمشروعاتها ومن ثم فإن أمام الدول العربية خيارات حقيقية للتعامل- إن توافرت الإرادة السياسية الحقيقية في مجابهة هذه التحديات - عبر استعادة القرار العربي المستقل وإحياء أسس، ومرتكزات النظام الإقليمي العربي لمواجهة النظام الشرق أوسطي الذي بات يعلن عن نفسه في ما يجري من مخططات ومشروعات سياسية وإستراتيجية، وتوقيع مزيد من التفاهمات المرتبطة بالأمن القومي العربي .